ولم يطلع عليه احد امر اقاربه ولم يصب وصايا بعدها بعده
ثم مات فوجد هذه الوصية وليس فيها بعد ○ قال محمد
رحمه الله عليه الورثة وهذه الوصية بالخيار ان شاءوا
نفذوها وان شاءوا ردوها وذلك لهم لان كل وصية لا شهود عليها فقد
يمكن الورثة ان يكلموا في ذلك ولا لوم فيها حكم الامر كذلك
تسليم الورثة لها ورضاهم بها لانه قد يمكن ان يكون الميت
قد كتب وصيته ثم بدا له فيها فابطلها ولم يدخل في ذلك من
تلك ما يفسدها وبطل امرها ○ وسألته عن رجل وصى
له بسهم السرو لا بسهم احدهما الا حتى يأتي بسور كل
واحد من صاحبه يريد اعنا الى الذراع الذي عليه ما احدث من
ها وحالها وقد كتب احكم على مثل هذه المسئلة وليس
فيها ما حكم من الحق وان كان السور من الرجل فلا يحل له ان يأخذ
منها شيئا وان كان منها فلا بأس ان يأخذ ما اعطيه لقول الله
سبحانه فلا جناح عليهما فيما افتدت به وقلت في مسئلتك
فان اسروها على ان يوقف المال على الولد ويكون ولد الابن
ما دام حيا وقلت ان الولد كبروا وافسدوا المال ونكح بعضهم
بعضه وعبروه عن رسمه واعلم هداك الله ان الحوائط تحرم
كل

على قدر المسئلة وقليل يريد في الحوائط وقليل ينقص منه ولم يقف
على صحة هذه المسئلة كيف هي ولا المال كم هو فاشرحها سر
حك الله لك ○ وسألته عن رجل وقف ما لا معلوما على قوم
مسمين وجعلهم فيه مشورة ولم يذكر فيه عقبهم واولادهم
فقلت ارأيت احدهم الرجل يرجع سهمه ○ قال محمد بن يحيى رحمه الله
عليه الوقف فانما هو على ما وقفه صاحبه وشرطه والقول فيها
واحدا ما ان كان اوقفه عليهم في السهم يشترط فيه فقد
قيل ان هذا اوقف فاسد اذا لم يرجع بعده على العقب ثم من بعده
للمساكين ولسنا نقول بذلك بل نراه جائزا وان كان اوقفه عليهم
ورسم فيه مسمى فهو على ما رسم وان كان انما اوقفه حياتهم ثم قال
هو من بعد موتهم راجع على عقبه وورثته فهو على ما جعله وان
كان جعله عليهم حياتهم فكلما مات منهم واحد رجع حقه
على اصحابه ○ وسألته عن رجل كتب كتابا وصيته وحكمه
واشهد عليه شهودا ولم يشهد وصايا بعد ما كتب ولم يعلم
الشهود ولا الوصي ما في الكتاب حتى هلك قال محمد بن يحيى رحمه
الله عليه اذا اشهد شهودا على كتاب مختوم وان كل ما كان
فيه فهو منه وصيته او ما منها واشهد لرجل انه قد اقامه و
صافيها على ما رسم في كتابه وقال ذلك الموصي انه

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)